# دور رأس المال الاجتماعي في الإصلاح

# التنمية التي تؤدي إلى الفقر ليست بتنمية: الوقاية من فقدان رأس المال الاجتماعي وغيره من العواقب المناهضة للديمقراطية والتي قد تنجم عن الترحيل الجبري المستحث تنموياً

ثيودور داونينج وكارمن جارسيا داونينج

كثيراً ما تتطلب تنمية البنية التحتية ترحيل الناس الذين يعيشون في مكان المشروع. وقد أوضحت خمسون عاماً من البحوث أن التعويضات العادلة عن الأراضي المفقودة لا توازى مخاطر الفقر الاقتصادي والاجتماعي التي يتعرض لها المرحلين. فإذا ما تم الترحيل المرهى دون رقابة فإنه قد يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، وتدمير لرأس المال الاجتماعي، ويقوض السكان الضعفاء، وبخاصة النساء والأطفال والشيوخ، وينجم عنه فقر متعدد الأبعاد. أما سياسياً، فإن الحكومة التي "تأخذ" تمثل تناقضاً، حيث أن شرعية الدولة تعتمد جزئياً على ترسيخ حقوق الملكية وحمايتها. وقد واجهت الحكومات الديمقراطية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، الكثير من الاحتجاجات الشعبية القوية كان سببها ظلم مستحث تنموياً. وتستعرض الورقة كيف أن فقدان رأس المال الاجتماعي يحدث، وماهية الإجراءات الوقائية التي تتخذها الحكومات ومستثمرو التنمية لتفادي العواقب غير الديمقراطية لإعادة التوطين الجبري المستحث تنموياً. ولحسن الحظ، فإن الكثير من المبادئ الضرورية لتفادي مخاطر الفقر ديمقراطياً والتي تتعلق بالترحيل المستحث تنموياً قد أوضحها إعلان الإسكندرية في مارس عام ٢٠٠٤.

# دور رأس المال الاجتماعي والتعليم في تعزيز الإصلاح:
# خبرات التغيير في المجتمع الروماني

ماريا باكانو (كوبيانو)

توصف هذه الورقة المجتمع الروماني وتقدم تحليلاً له في ضوء الإصلاح والتحول من النظام الشيوعي الديكتاتوري إلى الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، وهى عملية لها محاسن ومساوئ، وأمال واحباطات، وتوترات وتناقضات.

بدأت المرحلة الانتقالية في رومانيا في شهر ديسمبر عام ١٩٨٩، وامتدت حتى إلى أن انضمت رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي في يناير ٢٠٠٧، وعلى الرغم من ذلك فإن عمليات الإصلاح الديمقراطي لازالت قائمة ومستمرة. وقد أطاحت حركة تمرد شعبية عام ١٩٨٩ بالديكتاتور الشيوعي نيكولاى تشاوتشيسكو، وبدأ على اثر ذلك فترة من التحولات العميقة، اتسمت بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية الثورية والمتطلعة للمستقبل، إلا أنها لم تخلو من الأخطاء والآلام. وكان التحول طريق من المحاولات والفشل، أي "نفق" طويل، وبدأنا نرى بصيص من الضوء في نهايتها مع حلول عام ٢٠٠٠. فقد كانت الهياكل الاقتصادية الوطنية قد تغيرت من خلال عمليات الخصخصة، إلا أن الكثير من رأس المال المادي والبشرى والاجتماعي قد فقدت في هذه العملية، وذلك بسبب الاندفاع في عملية الخصخصة والفساد الذي تفشى. ومن الأمثلة على هذا كان الوضع غير المستقر لمؤسسات بحثية عالية الجودة، والتي ساءت ظروف العمل بها بشكل كبير. وازدادت البطالة في الحضر بشكل مؤقت، وفى مجال الزراعة استرجع الزراع أرضهم، والتي كان الحكم الشيوعي قد أممها بالقوة، إلا إنهم افتقدوا التمويل والآلية الضرورية للفلاحة. وفى مجال التجارة ازدهرت المضاربات الاقتصادية، وانهارت المعايير السابقة مدوية، ولم يحل محلها معايير جديدة بين ليلة وضحاها. ونجم عن هذا عملية من الانحلال الذي أصاب الهياكل الاجتماعية القديمة والنسيج الاجتماعي، بما صاحبه ذلك من سلوكيات غير اجتماعية، ولم تظهر الهياكل الجديدة إلا مؤخراً ولا زالت في طور النمو.

ونفحص بعد ذلك الأساسيات النظرية لرأس المال الاجتماعي، فهذا المفهوم يذكرنا أن أي شكل من أشكال التنمية يجب أن تأخذ في اعتبارها أولاً وقبل كل شيء الناس والسلوك الاجتماعي، وأنماط التنظيم الاجتماعي، والروابط المهنية والأخلاقية التي تربط بينهم، وتخلق نوعاً من التضامن والوحدة التي يستفيد منها الأفراد والمجتمع ككل. ومن هنا تأتى فرصة فحص العملية متعددة الأبعاد للتعليم والتي يجب في رأيي أن تبدأ في داخل الأسرة، وتستمر في المدارس والجيرة والمجتمع. إن عملية

تطوير علاقات جديدة ومتعددة، ومنظمات ديمقراطية أمر ضروري، وتشهد الزيادة السريعة في "الكثافة التنظيمية" للمجتمع الروماني خلال الإصلاحات في الفترة الانتقالية على زيادة الحريات، ونمو المبادرات الشخصية، ونمو رأس المال الاجتماعي، والذي يمثل بدوره أصل من الأصول وعامل لإسراع الإصلاح.

وأخيراً تقدم الورقة بعض الأمثلة على تكوين رأس المال الاجتماعي في الظروف الراهنة وفى ضوء المجتمع المدني الذي لا زال ضعيفاً في رومانيا، وتقترح الورقة بعض الخيارات لزيادة وزن ودور رأس المال الاجتماعي نحو تحقيق مجتمع مدني واعي ورشيد. ونرى أن نمو المنظمات والمجموعات والفاعلين الاجتماعيين بقدر أكبر من الحساسية الاجتماعية تجاه حقوقهم سوف يساعد على تعزيز الديمقراطية والتعددية والرخاء، وزيادة القيم الأخلاقية في المجتمع الروماني المتغير.

# الشبكات الاجتماعية عبر الحدود بوصفها رأسمال اجتماعي:
# دور النساء المهاجرات في التنمية المستدامة

جوديث فرايدنبرج

إن دور النساء المهاجرات دور حيوي في مجال التنمية الدولية. فللكثير من النساء تمثل الهجرة مخرجاً من الفقر وإستراتيجية لتوليد موارد جديدة لأنفسهن، وللشبكات عابرة الحدود التي تغطى بلدانهن الأصلية والبلاد التي هاجرن إليها. ومن ثم فإن النساء المهاجرات تعملن على رعاية رأس المال الاجتماعي الذي يفيد الشباب والكبار. وسوف أوضح هذه النقطة من خلال برنامج توظيفي تم تصميمه في منظمة محلية، لمساعدة عاملات منزليات من أمريكا اللاتينية، مهاجرات وذات دخل محدود، في الولايات المتحدة. وتم إجراء البحث خلال المراحل الثلاث من البرنامج، وكانت المرحلة الأولى هي النساء اللاتي وجدن عملاً من خلال منسق البرنامج، وكان العمل يتفق مع مهاراتهن. أما في المرحلة الثانية، فقد تم الإعلان عن الوظائف، واضطرت النساء إقامة الاتصال والرابط بأنفسهن. وفى المرحلة الثالثة كانت النساء قد انتظمن للسعي إلى إصلاح تشريعي يعمل على حماية حقوقهن، بصرف النظر عن وضعهن القانوني، وذلك من خلال تعاونية توظيف. وتم تسجيل هذه العملية من خلال بحث اثنوجرافى، وقد وجد أن التعامل الفعلي بين النساء والوظائف المتاحة لهن يتطلب أكثر كثيراً من مجرد التوفيق بين احتياجاتهن الاقتصادية والمهارات الضرورية للوظيفة: فالنساء كن انتقائيات بشأن الوظائف التي كن يقبلنها. وكان من الأنماط التي تم ملاحظتها كانت أعراض "الباب الدوار"، أي ظاهرة وضعهن داخل وخارج وفى هامش سوق العمل بالتبادل.

وصار واضحاً أن توضيح النساء لسوق العمل، وقدرتهم على كسب قوتهن، تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية المترابطة. فاحد هذه الظروف هو تهميش النساء سياسياً: فعلى الرغم أن الكثيرات ليست لديهن الوثائق الضرورية، وتخشى الظهور في المجتمع الأكبر، إلا أن حتى من لا تعانى هذا نادراً ما تحظى بالمواطنة وهو الوضع الضروري للاشتراك في السياسة الانتخابية. والظرف الآخر اقتصادي: فكثيراً ما تعانى هؤلاء النساء من البطالة، أو البطالة المقنعة. أما الظرف الثالث فهو الثقافة عابرة الحدود، والتي تضفى صبغتها إدراكيا وسلوكياً على حياة من تعيش في ثقافتين، وكثيراً ما تتعقد الأمور أكثر إذا ما كانت هناك اختلافات عرقية في داخل البلد. وأخيرا، فإن الظرف الاجتماعي هو الظرف الذي أود إبرازه اليوم: تحول هذه الثقافة عابرة الحدود إلى قناة للاتصال تربط بين الناس في مجتمعات متفاوتة جغرافياً من خلال تبادل الناس والبضائع والمعلومات والاستثمارات المالية. وعلى الرغم من ترابط هذه الظروف معاً، إلا أن ظرف الهيكل الاجتماعي هو الذي يساهم الإسهام الأكبر في تفسير سلوك النساء الذي يبدو في ظاهره غير عقلاني عندما تبدلن الوظائف على الرغم من الحاجة الاقتصادية.

# دور الثقافات المحلية في عمليات الإصلاح
# قواعد للتغلب على عدم الاستقرار الاجتماعي ورعاية رأس المال الاجتماعي

**بيتر أتيسلاندر**

إن المقصود من الإصلاحات الاجتماعية التغير الاجتماعي وبخاصة التحول الاجتماعي. فجميع مشروعات الإصلاح تشترك في هدف واحد مشترك بصرف النظر عن الاختلافات الثقافية والتاريخية، ألا وهو تحسين الظروف المعيشية للناس. وهناك وجه هام آخر وهو أن الغالبية من الإصلاحات لها مصدر مشترك، فجميعها تنطلق من واقع عدم الرضاء عن الظروف الاجتماعية. فمع انتشار التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، والضجر من أوجه القصور للمؤسسات الاجتماعية، فإن عدم رضاء الشعوب يتحول إلى عدم ثقة، فإذا ما وصلت هذه المشاعر إلى أجزاء هامة من الشعب، أو الغالبية، يظهر صوت قوى يحث على ضرورة الإصلاح. فالقوانين القائمة تفقد شرعيتها، وأشكال التمرد والثورة تبحث عن شرعية جديدة.

ولهذه العملية الكثير من الأوجه، ويمكن ملاحظتها عبر تاريخ البشرية. ولتفادى انهيار المجتمعات، يجب توجيه التغيرات الاجتماعية من خلال مفاهيم واضحة للإصلاح.

ومن ثم يبدو أن هناك ثلاث أوجه مناسبة يجب التركيز عليها:

أولاً، مفهوم عدم الاستقرار الاجتماعي **anomie** وأهميته للإصلاح

ثانياً: تأثير الثقافات المحلية تحت ضغط العولمة والذي كثيراً ما يتم تجاهله

ثالثاً: عدد من القواعد التي يجب مناقشتها للحصول على المزيد من الفوائد العملية من الدراسات التي تجرى على التغير الاجتماعي.

إننا لسنا فقط بحاجة إلى المزيد من البيانات، بل وإلى بيانات أفضل، ومن ثم أن نجعلها مناسبة للمقارنة بين الثقافات المختلفة. كما أننا بحاجة إلى تصور لتفسير البيانات الاجتماعية بشكل عملي، فهذا ما يمكنا من نصاحب عمليات الإصلاح وأن نقدم النصح والمشورة لمن يتحملون مسئولية الإصلاحات.

ويجب دراسة الدور الخاص الذي تقوم به المرأة حيث أنها تتحمل العبء الأثقل في حالات عدم الاستقرار الاجتماعي، وفى المطالبة بالإصلاحات.